الأمم المتحدة

E/2014/NGO/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

300514 280514 14-03917 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

ينبغي النص باستفاضة على هدف يتعلق بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني، على النحو المبين في توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، من شأنه أن يعالج التحديات الحالية والناشئة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وأن يوفر طريقة متسقة ومتماسكة للمحافظة على المكاسب في المستقبل. ومتى نفذت تلك الحدود، فستمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو وضع خطة تهدف إلى تحقيق التحول دون أن يتخلف أحد عن الركب. وقد قُبلت التوصية ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بالإجماع من جانب الدول الأعضاء في تلك المنظمة وعدد مساو من وفود العمال وأرباب العمل على الصعيد الوطني. وتحظى حتى الآن، بتأييد أكثر من ٩٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

إن الحدود الدنيا للحماية الوطنية الاجتماعية المستندة إلى الحقوق هي بمثابة أدوات سياسة اجتماعية واسعة المدى وشاملة ولا غنى عنها لتحقيق القضاء على الفقر والحد من التفاوت. وستؤدي الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية جيدة التصميم إلى المبادرة بتعزيز المساواة بين الجنسين، ذلك أن ضمانات الحماية الاجتماعية لها آثار مفيدة متعددة ومترابطة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نشأة دورة حميدة.

وتشجع لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية والخمسين، الحكومات على مواصلة وضع نظم حماية اجتماعية شاملة وفعالة ومستدامة وحدود دنيا للحماية الاجتماعية على أساس الأولويات الوطنية لجميع أفراد المجتمع، وتحسين تلك النظم وتنفيذها. وقد أطلقت لجنة وضع المرأة، في دورتها الثامنة والخمسين، على الحماية الاجتماعية وصف السبيل المفضي إلى معالجة العوامل المتعددة والمتداخلة التي تسهم في التأثير غير المتناسب الذي تتعرض له النساء والفتيات نتيجة للفقر على مدى دورة حياتهن.

وتتسم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بأنها:

(أ) واضحة المفهوم: تجسّد هدفا شاملا ومتسقا من أهداف البعد الاجتماعي الذي تتسم به التنمية البشرية المستدامة التي تتجنّب التنافس بين مختلف الأهداف الاجتماعية، وتوضع بنجاح على الصعيد الوطني؛

(ب) قابلة للتحقيق من الناحية التقنية، لكنها طموحة في الوقت ذاته. ورغم ثبوت جدواها وكونها ميسورة التكلفة، فإنها تتمتع بالمرونة فيما تستخدمه من وسائل، وواضحة في أهدافها، وملموسة، وقابلة للقياس؛

(ج) مقبولة ومن الممكن قبولها سياسيا. إذ تنشأ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية من خلال وضع السياسات والمعايير الوطنية عن طريق التشارك، وهي تحظى بالفعل بتوافق الآراء عالميا.

وقد تبين أيضا أن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية يمكن الاستعانة بها في القضاء التام على الفقر المدقع، والحد من التفاوت، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسّين الوضع التعليمي للسكان، وكفالة المكاسب الصحية للفئات المحرومة والضعيفة وإيجاد قوة عاملة أكثر إنتاجيةً.

وتوجد فسحة مالية أمام الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في جميع البلدان تقريبا، حيث هناك العديد من الخيارات المتاحة بصددها. إذ إن كل المطلوب هو الإرادة السياسية نحو الاستثمار في البشر. فالحدود الدنيا الفعالة للحماية الاجتماعية التي تتلاءم مع بلد بعينه يمكن أن تتوسع تدريجيا ، ويمكن جعلها ميسورة التكلفة ومستدامة ماليا من خلال إعادة تخصيص النفقات العامة. ويمكن تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية عن طريق تقليص النفقات العسكرية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة هيكلة الديون، واعتماد إطار اقتصاد كلي يتيح قدرا أكبر من التكيف. ويمكن أن يتيح تنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية مزايا مهمة على صعيد الاقتصاد الكلي وأن يزيد من وجود هوامش الأمان التي تحد من آثار الدورات الاقتصادية من أجل تقليص الآثار السلبية الناشئة عن الانكماش الاقتصادي.

والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المصممة تصميما جيدا هي بمثابة أدوات تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أوقات الأزمات، ولا ينبغي أبدا أن يُنتقص منها في أوقات الأزمات المالية؛ إذ توفر فرصا حقيقية تتيح التصدي للتحديات الحالية والناشئة.